Newsletter 03 April 2023

Global Forum on Food Security & Nutrition – FSN

January – March 2023

Use & application of CFS

Recommendations on price volatility & food security

28 April 2023

تقلبات الاسعار بالسودان والامن الغذائى

تواجه 48 دولة بالعالم من بينها السودان ازمة حادة فى المواد الغذائية بسبب الحرب الروسية الاوكرانية والتغيرات المناخية والصراعات. وقال صندوق النقد الدولى فى تقرير اكتوبر3/2023 ان التحدى الانسانى غير المسبوق يتطلب اتخاذ اجراءات سريعة لتخفيف معاناة الذين ليس لديهم ما يكفى من الطعام وتوفير التمويل للبلدان المحتاجة، يحتاج العالم للتعامل مع الازمة الحالية وتعزيز الامن الغذائى على المدى المتوسط والطويل، فى هذه الدراسة او المبادرة نحاول الخروج بطريقة او وسيلة يمكن تكرارها واعادة تطبيقها فى مختلف المناطق والبلدان بالعالم. نرجو ان يوفقنا الله بذلك فهو نعم المولى وتعم النصير

والفئات الأكثر تأثراً هم النازحون والعائدون ومن تقطعت بهم السبل في مناطق النزاع واللاجئين من جمهورية جنوب السودان وإثيوبيا ودول أخرى علاوة على المجموعات الفقيرة من المجتمعات الزراعية والرعوية في المناطق الريفية في غرب وشرق وشمال السودان، والتي تتأثر وسائل عيشها بشكل مباشر بتأثير موسم الجدب وأزمات الاقتصاد الكلي. في الأشهر الأخيرة، كان هناك ارتفاع في أعداد النازحين بسبب الصراع في أجزاء من دارفور ومنطقة كردفان. وقد أدى انعدام الأمن إلى تآكل سبل كسب العيش، وألحق أضرارًا بالمزارع، وأدى إلى انتشار البطالة على نطاق واسع. ارتفاع أسعار المواد الغذائية وندرة المدخلات الزراعية الأساسية مثل الأسمدة والبذور يعني أن المزارعين ليس لديهم خيار آخر سوى التخلي عن إنتاج الغذاء إذا لم يتلقوا الدعم الفوري. ومن المحتمل أن يكون لذلك عواقب وخيمة ليس فقط على أمنهم الغذائي، ولكن أيضًا على مدى توفر الغذاء في السودان وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الصراع والنزوح. يبدو الوضع قاتمًا بالنسبة للملايين نظراً لأن الصراع في أوكرانيا يتسبب في مزيد من الارتفاع في تكاليف الغذاء، حيث يعتمد السودان على واردات القمح من منطقة البحر الأسود. وسيؤدي انقطاع تدفق الحبوب إلى السودان إلى زيادة الأسعار وزيادة صعوبة استيراد القمح. وتبلغ الأسعار المحلية للقمح حاليًا أكثر من 550 دولارًا أمريكي للطن - بزيادة قدرها 180% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

وستتجاوز الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية المكاسب من الدخل النقدي من العمالة الزراعية ومبيعات المواشي. ومع تقدم موسم الأمطار بين يونيو وسبتمبر من المتوقع أن تزداد إنتاجية الثروة الحيوانية وبالتالي الحصول على الدخل العيني والنقدي من العمالة الزراعية، مما يوفر بعض التحسن في إتاحة حصول الأسر على الغذاء. ومع ذلك من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية متبعة الاتجاه الفصلي طوال موسم الجدب مما يقلل بشكل أكبر من القوة الشرائية للأسر.

الولاية الشمالية:

الولاية الشمالية إجمالي عدد السكان 699065 نسمة منها حوالى 50.6% ذكور و 49.4% اناث والحضر 16.9% من جملة سكان الولاية و الريف حوالى 81% و الرحل حوالى 2.1% من جملة سكان الولاية.تعرف الولاية الشمالية بأنها ولاية زراعية بفضل ما حباها الله بها من موارد زراعية عظيمة تمثلت في اتساع رقعتها الزراعية والتي تقارب 649 الف كم2أي نحو 86 مليون فدان، جزء من أراضيها صالحة للاستثمار الزراعي (14 مليون فدان)، بخلاف أراضي الغابات والمراعي. و يبلغ عدد سكان الولاية الشمالية حسب أخر إحصاء عام 2008 حوالي 800 ألف نسمة. تمثل الزراعة العمود الفقري في حياة معظم أو كل سكان الولاية واهم القطاعات وأبرزها في اقتصاد الولاية، وتستوعب نحو 80% من العمالة إضافة إلى أنها المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء، و يكسب كل سكان الريف والذين يمثلون 86.2% من جملة سكان الولاية عيشهم من الأنشطة الزراعية.

واجه الزراعة تحديات كبيرة في شمال السودان، حيث الأرض خصبة والمناخ بارد نسبياً وملائم لمحاصيل كثيرة، خصوصاً القمح. وينعكس ذلك على الملامح الاقتصادية والاجتماعية لغالبية سكان الإقليم الذين ارتبطوا تاريخياً بالأرض وزراعتها.

لم يفلح الكثير من المزارعين التقليديين، أصحاب المشاريع الصغيرة التي تقل عن 20 فداناً، في توفير الأموال اللازمة لزراعة القمح في الشتاء الماضي. وهذا مؤشر آخر إلى احتمال اندثار الزراعة التقليدية لمصلحة الاستثمارات الزراعية الكبيرة، ما لم تدعم الدولة المزارعين.

ويقول المزارعون إنهم ظلوا لسنوات طويلة يكابدون المصاعب والظروف القاسية للاستمرار في الزراعة، وتحديداً زراعة القمح. لكن تحدي ارتفاع أسعار مقومات الإنتاج صار أكبر من تشبثهم بالزراعة وأحبط هممهم. وهم يناشدون الحكومة كي تخطط لدعم الزراعة في المنطقة نتيجة لارتفاع تكاليفها قياساً على الأقاليم الأخرى في البلاد.

وتستخدم الزراعة التقليدية الوابورات، أي المضخات، لسحب المياه من النيل إلى أعلى لري الأراضي، التي تتكون من حيازات صغيرة ورثها هؤلاء المزارعون عن أسلافهم الذين كانوا يروونها بواسطة السواقى بالثيران. وهم يحرثونها بالثيران التي ما زالت تستخدم جنباً إلى جنب مع الجرارات والماكينات الزراعية الأخرى.

المزارع عبدالله محمد بيرم في الثانية والتسعين من العمر، وصف نفسه وهو يقف وسط أرضه في قرية مراقة كابتود بأنه أكبر مزارع ما زال يمارس الزراعة في المنطقة كلها، وقد ورثها عن أسلافه منذ كان يافعاً. وقال إن الفدان كان ينتج له 35 جوالاً من القمح بالوسائل التقليدية (الجوال يعادل 100 كيلوغرام)، لكن هذه الكمية تناقصت حتى وصلت إلى خمسة جوالات فقط . وأضاف أن الزراعة استعصت عليه إلى حد كبير بعد ارتفاع أسعار كل مدخلاتها، ولم يعد هناك التزام بتوفيرها في وقتها المناسب، حتى صارت مجوبكة أي تتم بفوضى.

ولم يعد بيرم يعاني من كلفة البنزين، لأنه الآن يستخدم الكهرباء بعد توافرها في المنطقة، وقد قلل ذلك من تكاليف الري بأكثر من 60%. لكنه لا يزال يعاني من ارتفاع كلفة تحضير الأرض وأجرة الآليات والتسميد والبذور. وهو لم يقم بتحضير أرضه في الوقت المناسب هذا الشتاء، إذ لم يتمكن من إيجاد جرار للحراثة نظراً لارتفاع أجرته من ناحية وعدم توافر الجرارات من ناحية أخرى، فالأهالي باتوا يؤجرون جراراتهم للباحثين عن الذهب في المنطقة، بمن فيهم أبناؤه وأحفاده. ولم تعد الجمعيات الزراعية تقدم المساعدة بكفاءة، بل صارت إدارتها للعمليات الزراعية تتسم بالسوء البالغ والإهمال وعدم الالتزام بالجدول الزمني للعمليات الفلاحية. فبات تعرض المزارع للخسارة أمراً حتمياً في كثير من الحالات.

التمويل عن طريق الشيل:
كان سعر جوال الفول المصرى سنة 2020 فقط 17 الف جنيه سبعة عشر الف جنيه سودانى، وسعر جوال الشيل 18 الف جنيه سودانى، والشيل عبار عن تمويل ينم عن طريق التجتر لصغار المزارعين، يطلب المزارع من التاجر مثلا سلفية يقيمة عشر جوالات فول مصرى 18 الف جنيه فى عشرة جوالات تساوى 180 الف جنيه، تسترد عينى اى جوالات فول مصرى عند سعر اول الحصاد، وكان سعر الجوال فى موسم 2020 35 الف جنيه، يستلم التاجر العشرة جوالات التى اصبح سعرها 350 الف جنيه.
فى موسم 2021 اصبح سعر الفول المصرى 80 الف جنيه سودانى فى مواعيد زراعة الفول المصرى، اى سعره نقدا ب 80 الف جنيه، وسعره عن طريق الشيل وصل الى 150 الف جنيه، وكان سعر الجوال عند الحصاد فى موسم 2021 50 الف جنه، فاذا اخذ المزارع ما قيمته عشرة جوالات من التاجر فى مواعيد الزراعة سوف ياخذ مليون وخمسمائة الف جنيه، فى اول حصاد الموسم يصبح الميلغ يعادل ما قيمته 30 جوال فول مصرى.
هذا الموسم 2022 سعر جوال الفول المصرى قبل اسبوعين فقط 40 الف جنيه حاليا 12 اكتوبر 2022 ما بين 35 - 36 الف جنيه، لم يظهر اى سعر عن طريق الشيل لان زراعة الفول تتاخر الى اول شهر سبتمبر.
يقوم المزارع باخذ عدد اكثر من ما يريد ان يزرعه، واضعا فى الاعتبار تكاليف الزراعة كلها، من تحضير الارض ورى المحصول وتكاليف اخرى من مصاريف المنزل.
التمويل عن طريق الشيل ادخل الكثيرين السجون، وتعرف هذه الطريقة فى كثير من الولايات الاخرى مثل ولاية القضارف، ولاية النيل الازرق، ولايات دارفور وكردفان ولاية النيل الابيض. فى مواعيد الزراعة يقوم الكثير من التجار ببيع عرباتهم واشياء اخرى استعدادا لموسم تمويل الشيل.
تقوم الولاية الشمالية بجانب انتاج التمور والفول المصرى والقمح، تنتج كثير من البوهارات مثل الشمار والكذبرة والشطة، والكثير من الثوم والبصل واللوبا والعدس والموالح والمانجو وغيرها.

ولاية شرق دارفور الضعين:

اسم المشروع: مشروع الصالحين الزراعى، احد مشاريع مجموعة صالح عبدالرحمن يعقوب. www.yagoubgroup.com. والفكرة نبعت من ان الشركة ليس لديها اراضى زراعية بالمنطقة وتحتاج لاراضى واسعة لانتاج الفول السودانى بكميات كبيرة، مما حتم عليها الشراكة مع عددية اكبر من المزارعين ذوى الحواكير الصغيرة المتقاربة، وتجمع فى مساحة واحدة كبيرة من 500 فدان واكثر.

قال لنا مبارك ادريس عبدالكريم وهو المسؤل عن المشروع بالتفاكر مع وزارة وزارة الزراعة لتنمية صغار المزارعين، ولرفع المستوى الاقتصادى لهم، وادخال الميكنة الزراعية والحزم التقنية، فى نفس الوقت تستفيد الشركة من انتاج الفول السودانى محسن ذو جودة عالية بدل الشراء من التجار وما له من مشاكل عدة.

بداءت هذه التجربة مع صغار المزارعين فى مايو 2018 حيث ان المنفعة مشتركة بين المزارعين بانتاج الفول السودانى بمساحات كبيرة وانتاجية عالية، وضمان منتج جيد لمصنع السركة وبكميات كبيرة مضمونة، ويحتاج المزارع الى تمويل مساحات كبيرة لن يتمكن من زراعتها بنفسه، وفى نفس الوقت يجد تسويق افضل لدى الشركة بعد ان كان يبيع المحصول للتجار بارخص الاسعار وفى لحظة ضيق واحتياج. اما الشركة تشترى من المزارع بسعر اخر المده بعد ان تستلم المحصول ليها بالمخاذن، وتكون مسجلة الكميات لكل مزارع عدد الجوالات

التى لديه بالمخاذن، ويبيع المزارع للشركة فى الوقت الذى يريده باعلى سعر فى السوق وقت الطلب. وبهاذا يتمكن المزارع من الاستفادة من زراعة كل الارض التى يملكها بعد ان كان لا يتمكن من زراعة 20% منها، ويبيع محصوله فورا للتجار للحوجة، ويبداء سنة اخرى ثانية من الصفر.

تقوم الشركة بتجميع عددية من صغار المزارعين ومساحتهم فى وحدة واحدة وتقوم بنسجيل جمعية زراعية لهم فى مساحات تفوق ال 500 فدان وتتعامل مع رئيس الجمعية ومقرر الجمعية ومدير مال الجمعية.

وتقوم الشركة بكل العمليات الزراعية لهذه المساحة وتمويلها وتكاليفها حتى الحصاد، ويكون المزارع هو المشرف او الجمعية والحارس والمبلغ عن اى حلل يحدث، بل تكون له منصرفات اعاشة واشراف من ضمن التكاليف. بعد الانتاج تخصم كل المنصرفات التى قامت بها الشركة عينيا فول سودانى، وما تبقى من الانتاج يوزع بنسبة 44% لصالح الجمعية الزراعية، وتوزع على المزارعين كاسهم على حسب المساحات لكل مزارع او عدد الاسهم لكل مزارع، ويكون بقية الانتاج كله لدى الشركة بالمخاذن بيصالات ادى الجمعية بنصيب كل مزارع، حتى يعلى السعر او متى ما ارادوا يحاسبوا باعلى سعر بالسوق.

بهاذه الطريقة تحسن الدخل الفردى للمزارع لانه تمكن من زراعة كل المساحات التى يملكها ويبيع بسعر مجزى بعد ان كان فريسة للتجار والحوجة، والان توجد جمعيات استقلت بنفسها بشراء اليات من دخل عملها مع الشركة، وخبرت طريقة العمل وادخال الميكنة الزراعية والتقانة والبذور المحسنة وزدادت خبرتهم بالعمل بالجمعيات الزراعية، كذلك زادت كمية انتاج المزارع بعد ان كانت ما بين 5 – 6 قنطار للفدان زادت انتاجية الفدان الى 12 قنطار للفدان مع استعمال الاسمدة والمبيدات والحزم التقنية. مع ذلك يحتفظ المزارع بالزراعة التقليدية بالدواب لاهل بيته لزراعة الدخن والذرة ومحاصيل اخرى لانها ثقافة الاسرة لن يتخلون عنها يقوموا بايديهم كل العمليات الزراعية.

ازداد عدد الجمعيات المستوعبة لدى الشركة حتى اصبحت 8 جمعيات زراعية بعدد يفوق ال 400 مزارع بمساحة بلغت 12000 فدان اثنى عشر الف فدان مع دخول الشركة كمستاجر للاراضى زراعية من الحكومة. دخلت بعض المنظمات لدعم وتمويل زراعة مساحات بعض الجمعيات عن طريق الشراكة بحيث تنتمى هذه الجمعيات والاستفادة من التمويل لرفع قدراتهم الاقتصادية، بدل دعمها بالتقاوى او المعدات الزراعية، مما اتاح لهم شراء اليات زراعية واستقلهم عن الشركة مؤخرا هو الهدف والمراد،

<u>حزام الصمغ العربي بالسودان:</u>

وفقاً لبيانات الهيئة القومية للغابات، يشمل حزام الصمغ العربي خُمس مساحة السودان، ويغطي 12 ولاية، ويعمل في إنتاجه أكثر من خمسة ملايين مواطن. ويدعم عائده المالي المزارع التقليدي، ويساهم في توفير حطب الوقود وخشب المباني والأثاث والمعدات، كما أن أشجاره تقاوم الزحف الصحراوي. وقد عرف السودان إنتاج الصمغ العربي قبل 6000 سنة، وكان يساهم في الاقتصاد القومي بنحو 15%. وتعتبر ولايتا كردفان ودارفور من أكثر الولايات إنتاجاً، حيث تساهمان بنسبة 74% من الإنتاج، تليهما ولايات النيل الأزرق والنيل الأبيض والقضارف. ظل السودان لفترة طويلة يصنف الأول في إنتاج الصمغ العربي وتصديره، إذ ينتج 80% من الاستهلاك العالمي. وازدهرت تجارته في ستينات القرن الماضي بصادرات سنوية بلغت في المتوسط 45 ألف طن. لكن الإنتاج بدأ يتدهور منذ السبعينات حتى بلغ 11 ألف طن فقط عام 2001.

حظي الصمغ العربي مؤخراً بمساع لزيادة إنتاجيته وصادراته، خلصته من بعض وضعه البائس الذي لازمه أكثر من ثلاثة عقود. فارتفعت كميات الإنتاج والصادرات لتبلغ عام 2009 نحو 49 ألف طن بقيمة 75 مليون دولار، ثم قرابة 60 ألف طن عام 2010. وهكذا عاد السودان أكبر منتج للصمغ العربي. وهو الدولة الوحيدة التي طورت نظاماً شاملاً لتصنيف الأصماغ وفق جودتها. وقد اشتهر تاريخياً وعالمياً بنقاء أصماغه وتطور عمليات إنتاجها وتداولها. ويتصدر قائمة الأصماغ السودانية صمغ الهشاب من حيث الأهمية الاقتصادية وحجم القطاع، يليه صمغ الطلح، واللبان، ثم القوار والكاكاموت. ويتم تداول الأصماغ الخمسة المذكورة في السوق العالمية وفقاً للمواصفات القياسية السودانية.

ويرى المختصون أن أهم أسباب تدهور إنتاج الصمغ، مع أنه سلعة عالمية نادرة، تذبذب أسعاره وإهمال مناطقه وحدة الفقر فيها وعدم مساعدة المنتجين في تجهيز المحصول، إضافة الى مشاكل التغير المناخي والجفاف والآفات الزراعية ـ خصوصاً جراد ساري الليل ـ وعدم الاستقرار والنزاعات القبلية.

ارتفعت أسعار الصمغ العربي في نوفمبر 2010 بعد ثبات طويل بمقدار 150 دولاراً للطن، من 2000 الى 2150 دولاراً. بعد ذلك سجل سعراً قياسياً مذهلاً، إذ قفز من 2150 الى 3700 دولار للطن، ثم زاد الى 4100 دولار مارس 2011، قبل أن يعود مطلع أبريل الى 3700 دولار. والسببان اللذان ربما أثرا في حدوث هذا الصعود الهائل هما الطلب الكبير والمنافسة القوية عالمياً، ربما يكون سبب هذا الطلب القوي الأبحاث العالمية الجديدة التي أجريت على صمغ الهشاب وكشفت احتواءه على مادة البريبيوتك المفيدة في مقاومة العديد من الأمراض. واعتبر أن هذه الأسعار مهمة للاقتصاد السوداني، لكنها تعني أن لا بد من عمل المزيد لمضاعفة الإنتاج وكميات التصدير.

Abdelbasit Salman Yagoub Salman

0129049041 – 0918032024

abdelbasity@gmail.com